

**الجزء الأول**  
**(العام)**  
**الثورات بوجه عام**

## القسم الأول نهاية الدساتير

تنقسم الدساتير من حيث تدوينها إلى دساتير مدونة أو مكتوبة ودساتير عرفية، وكذلك تنقسم من حيث إجراءات تعديلها إلى دساتير مرنة ودساتير جامدة. وتقوم فكرة {جمود الدساتير} على الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الثبات والاستقرار للقواعد الدستورية. ودرجة الجمود في الدساتير تتوقف على مدى ما تقرر في صلبها من قواعد معقدة أو مبسطة تتعلق بإلغائها أو تعديلها؛ إذ كلما زادت هذه القواعد تعقيداً كلما كانت الدساتير أكثر جموداً، وبالتالي أكثر ثباتاً واستقراراً، والأمر مرهون على أية حال بإرادة واضعي هذه الدساتير، ومدى رغبتهم في تحقيق نظام دستوري ثابت مستقر.

غير أن من المسلمات في هذا الخصوص أن النظام الدستوري لأية دولة لا يمكن أن يصل إلى درجة ثبات مطلق، مهما كان حرص واضعيه؛ إذ لا بد أن يساير قانون التطور المستمر. وإذا لم يحدث فسيعمد من له الحق في ذلك وهو "الشعب" بالضرورة إلى تعديله والغاءه بالطرق غير المعتادة كالثورة؛ لأن الدستور الذي لايسمح بإجراء تعديل لأحكامه يقضى على نفسه مقدماً بالسقوط<sup>(١)</sup>.

وقد وجدت فكرة ضرورة تعديل الدساتير مكانها لدى رجال الثورة الفرنسية، فأعلنت عنها الجمعية التأسيسية، وعملت على تقنينها بالدستور الصادر عام ١٧٩١م؛ إذ نصت في المادة الأولى منه على: (أن الجمعية التأسيسية تقرر أن للأمة كامل الحق الذي لايقدم ولايقبل السقوط في أن تغير دستورها)، كما نصت المادة ٢٨ من الدستور الفرنسي الصادر عام ١٧٩٣م على أن: [للشعب دائماً الحق في أن يعدل، وأن يغير دستوره؛ لأن جيلاً معيناً لا يستطيع أن يلزم الأجيال التالية بقوانينه وأنظمتها الدستورية] وعلى هذا النحو بات من المسلمات - بل الحتميات - تعديل الدساتير؛ لاعتبارات معينة، قد تكون سياسية أو قانونية. وعندما تتولد الحاجة العملية إلى إلغاء الدستور إلغاءً كلياً أى بصفة نهائية عندما يتضح عدم ملاءمته لتطور النظام السياسى المطبق في الدولة والظروف التي تحيط به، عندئذ تتسع الفجوة بين النصوص القانونية وواقعها في التطبيق، وتبدو الحاجة إلى إنهاء العمل بالدستور وإلغائه والاستعاضة عنه بأخر.

وإذا كانت الدساتير تنص عادة على كيفية التعديل، وتحدد السلطة المختصة بإجراء التعديلات الجزئية، والإجراءات الواجب اتباعها في هذا الخصوص، فإن غالبيتها لا تتعرض إلى

(١) الدكتور/ ثروت بدوي: القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر ١٩٧١م، ص ١٠٤

كيفية إلغائها إلغاءً كلياً<sup>(١)</sup>. إلا أن الدستور - أياً ما كان نوعه - الذى يتم إلغاؤه كلياً يستعاض عنه بدستور جديد يحل محله بأحد أساليب نشأة الدساتير المعروفة. وأياً ما كان الأمر فإنه من استقراء التجارب الدستورية فى هذا الجانب نجد أن هناك أسلوبين لإنهاء الدساتير:

-الأول: الأسلوب العادى.

- والآخر: هو الأسلوب الثورى (إن صح التعبير).

ولما كان الأسلوب الأول: المتمثل فى التعديل الكلى أو الجزئى يخرج عن نطاق دراستنا؛ لكونه يتم بإرادة من السلطة المختصة، وبهدوء، وبغير عنف، ولايثير جدلاً فقهيّاً حول إجراءاته. وإن كانت غالبية الدساتير لم تنص على كيفية الإلغاء الكلى فإنه يتم سلمياً بطريقة من طرق إنشاء الدساتير. فيكون من الأحرى استبعادها عن موضوع دراستنا، ونولى بالاهتمام لإنهاء الدساتير بالطرق الثورية "غير العادية"؛ لما فى هذه الطرق من مشكلات من الناحية العملية يتعين التعرض لها ودراستها تفصيلاً. وقد شهد التاريخ انهيار عدد كبير من الدساتير إثر حركات ثورية، سواءً تمت هذه الحركات فى صورة ثورة بالمعنى الضيق أو غيرها من صور المقاومة ونظراً لما لهذه الصور من الأهمية، والدور الذى تلعبه فى الحياة السياسية، فقد غدا من المهم التعرض لأشكال المقاومة - أياً كانت صورتها - بشئ من التفصيل؛ لتتضح ماهية كل صورة، وهل تؤدى بمفردها إلى إنهاء الدستور القائم أم أنها تحتاج إلى أن تنقلب إلى صورة أخرى، تنهض للقضاء على الدستور. و سنبدأ فى دراسة هذه الألوان وتلك الصور بشئ من التأصيل، ثم نتعرض إلى أشكال المقاومة؛ حتى يتضح الشكل الذى يمكن أن ينهى حياة الدستور القائم. والشكل الذى لايمكن أن ينهض إلى هذا ومن هنا نقسم الدراسة إلى:

**باب تمهيدى: للتعرف على حق مقاومة الطغيان كبداية ومقدمة لكل الحقوق وفى**

مقدمتها جميعاً تمتع الأفراد بحقوقهم وحررياتهم.

**باب ثان: للتعرف على أشكال المقاومة المختلفة.**

---

(١) الدكتور /سعد عصفور: المرجع السابق ، صـ٢١٥ الدكتور/بجى الجمل : المرجع السابق ٩٧

## الباب الأول حق مقاومة الطغيان

غاية الدولة تحقيق "الخير العام"، والسلطة السياسية أداة المجتمع لتحقيق هذا الهدف، لكنها غالباً ماتحرف عن طريق تحقيقها لهذه الغاية؛ ومن هنا يأتى التصادم بينها وبين أفراد المجتمع ( بعيداً عن العنف) وهذا مايعبر عنه بالصراع بين السلطة والحرية. وهذه الظاهرة من الظواهرالصحية فى أى مجتمع إنسانى معاصر. ويتعين التعامل معها باعتبارها حتمية من حتميات المجتمعات الإنسانية، ويلزم التوفيق بينهما كيلا تعصف السلطة بالحرية، ولاتطيح الحرية بالنظام.. ومن هنا يأتى التلازم بين "المتضادين" : السلطة - وهى قوة المجتمع - والحرية التى هى قوة الأفراد<sup>(١)</sup>. الذين يمثلون الشعب فى مجموعه، والركن الأصيل لقيام الدولة المعاصرة؛ فالشعب بمجموع طوائفه صاحب السيادة، وصاحب الحق فى ممارسة المقاومة<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا يبرز السؤال التالى :كيف تحقق السلطة السياسية غاية الدولة دون أن تعصف بحريات الأفراد؟ أو - بعبارة أخرى - ماهى الضمانة التى تكفل للأفراد حرياتهم فى مواجهة تعسف السلطة، إذا ما مضت سلطات الحكم فى الدولة غيرعابئة بها مجترئة على تنظيمها وكافة ضمانات احترامها. وتأتى الإجابة بوضوح فى: حق استعمال القوة فى وجه السلطة؛ لكى تمنعها الجماهيرمن العصف بالحقوق والحريات، وعلى رأسها (حق المقاومة). وهنا تبرز العلاقة بين الحرية والحق ومنتناول "حق المقاومة" بالذات لكونه الضمان الفعلي للحرية فى مواجهة السلطة. وتعنى الحرية فى مفهومها العام : الملكية الخاصة التى تميز الكائن المفكر {الإنسان}من حيث كونه كائناً عاقلاً يعبر عن أفعاله بإرادته هو لا بإرادة غيره وهى: انعدام القسر الخارجى والإجبار.

والإنسان الحر بهذا المعنى هو: من لم يكن عبداً أو أسيراً أو مكرهاً. وقد اصطلح الفقه الفلسفى على تعريف الحرية بأنها: اختيار الفعل عن رؤية مع استطاعة عدم اختياره، أو استطاعة اختيار ضده<sup>(٣)</sup>.. إلا أن الحرية التى نقصدها هنا هى " الحرية السياسية" التى تعنى قوة الفرد فى مواجهة السلطة، حتى لاتعصف السلطة بها. ولذلك تعرف الحرية السياسية بأنها: حق كل إنسان فى إبداء رأيه فى سير الأمور العامة، وحقه فى ولاية الوظائف العامة مادام أهلاً لها<sup>(٤)</sup>. والحرية السياسية أساس الحريات الأخرى كلها؛ فهى المجال الحيوى الذى تنمو فيه كلها،

(١) دكتور/محمد طه بدوى : النظرية السياسية ، ص٦٣

(٢) د/عبد المنعم محفوظ : علاقة الفرد بالسلطات ، ص٦٩٧

(٣) د/زكريا ابراهيم : مشكلة الحرية ١٩٧٢ ، ص١٨

(٤) محمد الغزلى : حقوق الإنسان دار الكتاب الاسلاميه ١٩٨٤ ، ص٥٩

وحيث تبلغ الحرية السياسية رشدتها وتبسط نفوذها تمارس الحريات الأخرى {الفكرية والمدنية.. الخ} (١). والحرية قد تنتج حقا من الحقوق إذا وقع عليها اعتداء، وحينئذ تنشأ رابطة قانونية تخول شخص المعتدى عليه تسلاً أو اقتضاء على سبيل الأفراد والاستثناء والحق (٢).

وترتبط فكرة الحرية ارتباطاً وثيقاً بفكرة الحق؛ ذلك أن الحرية هي احتفاظ الفرد بالحق ويبرز هذا الحق عندما تعجز الضمانات القانونية المقررة في صلب الدساتير عن تأكيد احترام الحكام للنصوص، وبالتالي تنقسم الحريات - على مقتضى تقسيم الحقوق - إلى حقوق خاصة وعامة سياسية (٣). ولكي نستطيع تعريف الحق لابد من إبراز خصائصه. وللحق خصائص منها: مايتعلق بصاحب الحق، ومنها: مايتعلق بغيره. والخصائص التي تتعلق بصاحب الحق تعنى الخصوصية والتسلط. والخصوصية تعنى: إعطاء شخص ما يخصه وفقاً لأحكام القانون، والتسلط هو: كل ما يخوله القانون لصاحب الحق من سيادة على موضوع الحق. أما الخصائص التي تتعلق بالغير؛ فتتمثل في احترام الغير لهذا الحق، ويبدو هذا الاحترام في أمرين، هما: الحرمة والإلزام.

والحرمة تعنى: أن كل حق يقابله التزام الآخرين باحترام هذا الحق. أما الإلزام فيعنى: مالصاحب هذا الحق من قدرة على المطالبة بإلزام غيره أن يحترم حقه، وهو مايعبر عنه بمصطلح الحماية القانونية (٤). وهذا الذى ذهب إليه بعض أهل الفقه بتعريفه، بأنه: [تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخول لشخص على سبيل الأفراد والاستثناء التسلط على شىء أو اقتضاء اداء معين من شخص آخر] (٥). وبأنه: [مكنة تسمح للفرد بأن يصل إلى أحسن حالاته داخل نطاق الجماعة وفي حدود رعاية حقوق الآخرين]. لذا صح تعبير الفقهاء الألمان حينما قالوا "إن الحق هو الدولة" أى أن الحق لا يوجد إلا من ثنايا نظام. ومن ثم يظهر الارتباط بين الحق والنظام، وبين الحق والحرية. والحق بهذا المعنى يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

- أولها: الحقوق الخاصة، وهى الحقوق التي تربط بين الأفراد فى علاقاتهم بأنفسهم أو ببعضهم مثل "حق الملكية".

(١) خالد محمد خالد : أزمة الحرية فى عالمنا ١٩٦٤م ، ص ١ : ٥

(٢) د/عبد الحكيم العيلى : الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الاسلام ، ص ١٧٦.

(٣) د/محمد طه بدوى : دراسات سياسية وقومية ١٩٦٣م ، ص ٢٢٨.

(٤) د/توفيق فرج : المدخل للعلوم القانونية ١٩٨١م ، ص ١٧٢.

(٥) د/حسن كير ، المدخل لدراسة القانون ، ص ٣٦٥.

-وثانيهما: الحقوق العامة، وهي التي تربط الفرد بالدولة، وتحدد مركزه في مواجهتها، مثل: حق الشخص في حفظ حرمة نفسه وماله وعقيدته. أو تربط السلطة العامة ببعضها البعض، مثل: علاقة الدولة بهيئاتها الإدارية.

-وثالثها: الحقوق السياسية، وهي التي تتجم عن اعتبار الشخص عضواً في هيئة سياسية، مثل: حق الانتخاب والترشح، وحقه في تولي الوظائف العامة، وفي مقاومة السلطة. الخ. ومن هنا يأتي الارتباط الشديد بين الحقوق والحريات؛ فهي تأتي - في مجملها - تدعياً للأفراد قبل الحكام، وتمثل الضمانة الفاعلة في مواجهة عسف السلطة وعلى رأسها "حق المقاومة".

## الفصل الأول حق المقاومة

ولكى نتعرف على هذا الحق كحق يأتي فى مقدمة الحقوق السياسية. يتعين الوصول إلى مدلول لفظتى (الجوار) و(المقاومة) ونشير فى بادئ الأمر إلى أن خروج الحاكم على القيم الأساسية، والأهداف العليا لمجتمعه يعد مجرماً سياسياً [لاقانونياً]، وهذا المصطلح يسمى لدى فقهاء السياسة [بالجوار]، وهو مايعنى خروج القائم على السلطة عن أيديولوجية مجتمعه؛ فالجور إذن لفظة اصطلاحية تعنى: تجاوز الحاكم لحدوده كحاكم. وهذه الحدود هى أيديولوجيات وفلسفات مجتمعه، وهى مسألة سياسية بحتة.

**والشرعية:** كمبدأ سياسى تعنى التزام القائم على السلطة بأيديولوجيات مجتمعه. وإن خرج على أيديولوجية مجتمعه فقد جار، وهذا الجور يستلزم جزاءً من جنسه أى جزاءً سياسياً. وهو ما اصطلاح على تسميته (بالمقاومة)، ولها مدلول اصطلاحى لايغنى العنف، بل هى: سلوك المواطن اليقظ الواعى فيما يتصل بالتزامه نحو مجتمعه، وليس من مقتضيات الجور إحساس المواطن بقسوة النظام، فقد يكون النظام شديد القسوة وهو يطبق الشرعية، وقد لا يبدواحياناً متسماً بالليوننة. فالجور أو اللين ليسا معياراً للحكم على جور النظام. وإنما المعيار: مدى تجرؤ الحاكم على الخروج على أيديولوجيات مجتمعه أو فلسفاته الفكرية<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن المقاومة لاتعنى - فى الاصطلاح - العنف، بل تعنى: سلوك المواطن الواعى سياسياً، الذى لامانع لديه من الامتثال لأى نظام لطالما إلتزم هذا النظام بالقيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع، وهو يقظ بمعنى أنه لا يخضع لقرار سياسى إلا بعد أن يمحس شرعيته، ويتأكد من عدم جوره وتسلمته. ومن هنا فإن رأى العام يلعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية؛ فهو يعبر عن ذاته بوسائل عدة، منها الثورة. والثورة قد تأتى بالعنف أو لاتأتى به.

**فمقاومة الطغيان هى:** حركة سلبية، تتمثل فى إعلان الشعب عن سخطه وغضبه إذا ماخالف الحاكم الأنظمة القانونية القائمة. والهدف منها هو إبداء الاستياء من هذه المخالفة، والتعبير عن الرغبة فى ضرورة التزام الحاكم بهذه الأنظمة، وعليه فهى: حركة تقوم فور اعتداء الحاكم على النظام، وتنتهى بامتناله لأحكام هذا النظام، وقد تتحول إلى وسائل أخرى أشد عنفاً؛ فهى تبدأ فى صورها الأولى من سخط وغضب واحتجاجات وشغب وتمرد وعصيان، وتنتهى عندما تصل إلى ذروتها بالثورة، وخير دليل على ذلك ماورد بالميثاق الوطنى لثورة ٢٣ يوليو فى بابه الرابع من أنه { وعمت الشعب المصرى موجة من السخط والغضب... . وكثرت التنظيمات

(١) د/محمد طه بدوى : حق مقاومة الحكومات الجائرة ، المرج السابق، ص٥٥.

السريه بمختلف اتجاهتها وأساليبها، ولم تكن تلك هي الثورة، وإنما ذلك كان تمهيداً لها. كانت تلك هي مرحلة الغضب التي تمهد لاحتمالات الثورة.....<sup>(١)</sup>.

وتعريف هذا الحق يجعله في مقدمة الحقوق الإنسانية والسياسية، فهو: ضرورة يقتضيها بقاء الإنسان نفسه؛ ذلك أن مقاومة الفرد لجور الحكام ما هو إلا مظهراً من مظاهر مباشرة الحق الإنساني الخالد، وهو: حق الدفاع عن النفس الذي هو في النهاية تعبير وتسجيل لغريزة حب البقاء. فهو حق إنساني ينشأ للفرد لمجرد كونه إنساناً - وليس ثمة سلطة تملك نزعه إلا بالقضاء على الفرد نفسه فالمقاوم - كما هو واضح - تجسد حقاً طبيعياً ولا حقاً قانونياً، كما أنها تجسد حقاً سياسياً يقوم على اعتبارات سياسية<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا فإن "مقاومة السلطة الجائرة" مع كونها جماعية المزاولة إلا أنها فردية المنبت أو المنبع؛ فالمحرك الفاعل للمقاومة هو: الفرد الواعي الذي يقف للسلطة بالمرصاد، لا تائراً ولا مثيراً للفتنة، وإنما هو على عكس ذلك يمثل روح النظام والاستقرار؛ فهو يقدر القوانين دون النظر إلى قسوتها أو شدتها، لكنه أحرص ما يكون على شرعيتها؛ لأن تحكيم العقل والتمحيص والحكم السديد من أهم مقومات الوعي السياسي لدى المواطنين. ومن هنا فإن "حق المقاومة" بالمعنى المتقدم يتمثل في قوة حقيقية تقف في مواجهة السلطة إن هي خرجت عن الشرعية، ومن ثم يأتي "حق مقاومة الطغيان أو الجور" من حيث كونه ضماناً فعالة للشرعي<sup>(٣)</sup>. و"مقاومة الطغيان" عملة ذات وجهين، أولهما: إباحتها (أي قرار ممارستها)، وثانيهما: تحريمها "أو عدم الترخيص بها وتجريم مما رستها" وتتبلور الفكرة بين الإباحة والتجريم<sup>(٤)</sup>. وبعبارة أخرى تتجاذب المقاومة فلسفتان تتصارعان تقوم الأولى على افتراض الاعتراف بسيادة الشعوب وحقها في المشاركة، وهو ما يتجسد في صورة الديمقراطية المباشرة، وفي تنظيم السلطة السياسية في الدولة، وفي الرقابة الدائمة على الحكام لضمان احترامهم لهذا التنظيم<sup>(٥)</sup>. والثانية تقوم على أن "المقاومة" تنطوي على تهديد دائم للسلطة الحاكمة، ويتجسد معناها في الإقرار للشعوب بحق القفز على السلطة والانقضاض على النظام والثورة عليه. وكان من نتيجة هذا الصراع والتخويف أن وقفت الحكومات المعاصرة من المقاومة موقف الحذر، وإن نظر إليها المشرع الوضعي نظرة ملؤها الترقب والريبة والشك. وانطلاقاً من فلسفة التخوف هذه تضمنت أغلب الأنظمة القانونية الوضعية

(١) الميثاق الوطني للثورة ٢٣ يوليو : الثورة والتغيير الاجتماعي ، لمحمد اسماعيل منصور ، ص ١٢ ..

(٢) د/طعيمة الجرف : موجز القانون الدستور طبعة ١٩٥٩م ، ص ١٦٦ .

(٣) د/مجد طه بدوي : المرجع السابق ، ص ٥٥، ٧، ٨٢، ٨٥ .

(٤) د/طعيمة الجرف : موجز القانون الدستوري ، ص ١٦٦ .

(٥) د/رمزي الشاعر : النظرية العامة لقانون الدستوري ، ص ٧١٥ .

نصوصاً تجرم الاشتراك فى المؤامرات والانقلابات السياسية، أو حتى مجرد الاضرابات والمظاهرات. ومن ثم أضحت القاعدة العامة اليوم فى القوانين الوضعية للدول المعاصرة هو: الحذر من الأعمال التى تتسم بالتمرد أو العصيان، وقد يصل التشدد فيها لإدخال هذه الأعمال فى إطار التهديد لأمن الدولة ونظامها السياسى، مما يوقع القائمين بها فى إطار المساءلة الجنائية.

## الفصل الثاني

### حق مقاومة الطغيان ضمانة الحريات

إن كافة الضمانات التي ينظمها القانون الوضعي للحرية الفردية ماهي إلا تهذيب للضمانة البدائية الأولى "مقاومة الطغيان" وإدخالها في مجال التنظيمات القانونية للحاجات الاجتماعية، على أن مقاومة الطغيان كصورة بدائية لضمان الحرية تبقى كامنة خلف تنظيمات القانون الوضعي، بحيث أنه إذا ما قدر وأعمل الحاكم البتر والاجتثاث في الضمانات الوضعية فيصل إلى حالة ما يسمى بالانسداد الاجتماعي، فتتعلق مقاومة الطغيان وتظهر لتكون الضمانة الأولى والأخيرة أمام الحاكم المستبد.

إن مقاومة الطغيان هي الجزء الذي يترتب على الإخلال الجسيم المستمر بالحريات الفردية إخلالاً لا تجد معه الحرية منفذاً للخروج من مأزقها، مما يتولد معه الانفجار<sup>(١)</sup>. ومن ثم كانت مقاومة الطغيان تمثل رد الفعل الاجتماعي للإخلال بالقاعدة القانونية المقررة للحريات الأساسية. وقد تطورت فكرة مقاومة الطغيان تطوراً وصل إلى ما نراه الآن من "ضمانات قضائية" ومكنة معترف بها للفرد في الالتجاء إلى القضاء على الأخص لرد اعتداء السلطات العامة على حرياته؛ فهذه الضمانات في حد ذاتها تمثل تبلور ظاهرة الطغيان وتطورها تطوراً نزع عنها طابع العنف، وأحالها إلى تلك الوسائل المنظمة التي يرد بها الفرد عن السلطة. لأن فكرة القوة والعنف تتنافى مع فكرة القانون الذي هو في جوهره تنظيم. وتضمحل القوة داخل الروابط الاجتماعية كلما زاد قسوتها من التنظيم القانوني؛ إذ أن من القواعد الأصولية في التنظيم القانوني للروابط الاجتماعية "أنه ليس لأحد أن يقضى لنفسه بنفسه" ويتضح لنا من خلال هذه الظاهرة ومن مجرد احتمال حصول مقاومة الطغيان خطل الرأي القائل بأن قواعد الحرية الفردية هي قواعد معدومة الجزاء، فعلى العكس يرى بعض الدارسين وأنا معهم - أنه لأهمية الجزاء الواقعي الذي يترتب على الإخلال بقواعد الحرية الفردية وفداحته تحتل هذه القواعد مقاماً عالياً في صرح القواعد القانونية. وقواعد الحرية الفردية قواعد ذات جزاء سياسى تتولاه القوانين الوضعية بالتنظيم.

ونرى أن الرغبة الاجتماعية في تدارك مقاومة الطغيان وهي رغبة يملئها الصالح المشترك، تستتبع أن يسلم بأن توفير الوسائل الوضعية لتمكين المواطن الذي مست حريته من الاعتراض على السلطة العامة في هذا الصدد يعد البديل السلمى "لمقاومة الطغيان". وهذا الذى به يمكن الحكم على المجتمع بمراعاته للحريات أم لا !

(١) د/نعيم عطية: النظرية العامة للحريات الفردية، ص ٢٤٩

ولذلك وجب القول بأنه كلما فتح القانون الوضعى السبل المعقولة أمام الأفراد للاعتراض على ماتخذها السلطة العامة من قرارات يراها الأفراد معيبة أو ضارة، وكلما عنيت السلطة العامة "ممثلة فى السلطة القضائية" حتى بمجرد الاستماع إلى اعتراضات المواطن الذى يمسه قرار من قراراتها، وبوضع تلك الاعتراضات موضع الاعتبار؛ كانت الحرية فى المجتمع أبرز ظهوراً وأرسخ قدماً.. وتتأزم مشكلة الحرية فى الوقت الذى يشعر فيه الضمير القانونى للجماعة بإحساس دفين بوجوب معارضة إرادة الحاكم، وفى الوقت نفسه ما من سبل وضعية مقررة لزحزحة الحاكم عن موقفه الخاطىء. ولايسلم المفكرون الذين يؤيدون مشروعية مقاومة الطغيان بهذه المقاوم؛ إلا كوسيلة أخيرة عند انعدام الوسائل الأخرى المستمدة من التنظيم الوضعى. ومن ثم يعد اتخاذ كل وسيلة وضعية ممكنة من جانب الدولة بفتح الطريق أمام معارضة القانون من جانب الأفراد فى المجتمع بكيفية منظمة وسلمية يعد ذلك خدمة جلية وحكيمة لقضية الحرية وللصالح المشترك. ولاشك فى أن فى مقدمة تلك الوسائل العملية تمكين كل من لحقه ضرر من جراء تصرف الحكومة؛ أن يلجأ إلى الجهة نفسها بالتماس يوضح فيه مدى الضرر الذى أصابه، وأوجه التصرف المعيب. ثم تمكينه من الالتجاء إلى الجهات القضائية لإلغاء القرارات المعيبة، ورفع آثارها أو للتعويض عن الأضرار الناجمة منها، وهذا مايعرف "بالضمانات القضائية". ولاشك فى أنه كلما تقررت مثل هذه السلطة للأفراد قبل الجهات الحكومية العليا حتى تصل إلى السلطة التشريعية ذاتها، كلما توطدت (ضمانة الحرية) بشكل أوفر وأكثر كفالة. وبعبارة أخرى: " كلما قلت احتمالات الالتجاء إلى العنف الوارد من جانب الدولة باعتبارها صاحبة القوة الكبرى فى المجتمع، كلما اتسعت إمكانات الالتجاء إلى حل تلك المنازعات حلاً سلمياً منطقياً حكيماً، وزادت فرص الحرية، واستتب أمرها فى المجتمع.

وقد أدرج بعض القائمين على الفقه الفرنسى فكرة (مقاومة الطغيان) تحت مسمى الجزاءات المترتبة على إخلال الحاكمين بالقانون، ويقسم هذه الجزاءات إلى جزاءات منظمة وجزاءات غير منظمة، ويرى أن خضوع الدولة للقانون لايمكن تحقيقه إلا فى الحدود التى يستمد الحاكمون فيها سلطاتهم من فكرة القانون؛ ولهذا من الواجب حماية المواطنين عند خروجهم على تلك الفكرة، وهو مايتحقق فى القانون الوضعى على صورة مجموعة من الضمانات التى ترتكن إلى فكرة مطابقة سلوكهم مع الإجراءات المقررة<sup>(١)</sup>.

ومن المتصور عملياً أن يعمد الحاكمون إلى التحلل من الالتزامات الملقاه على عواقبهم، والخروج عن حدود وظائفهم؛ ولذلك كان من الضرورى أن توجد الجزاءات التى تحملهم على احترام تنفيذهم لتلك الالتزامات. ويقسم هذا الجانب من الفقه هذه الجزاءات إلى قسمين:

(١) ١/جورج بيردو : (موجز الحريات والحقوق) ، ص ٧٥ وما بعدها

- الأول: يشمل الجزاءات الواردة بالقانون الوضعي، وقد عني بتنظيمها.
- والثاني: يشمل مجموعة من الجزاءات التي تظهر في صورة رد فعل تلقائي للخروج على فكرة القانون، دون أن يحكمها شكل مقرر ابتداءً.

ويرى أن هذه الجزاءات لا تنقصها الصفة القانونية، طالما أنها ترتبط أيضاً بفكرة ضمانات القانون..

ويردد أصحاب هذا الرأي أنه مهما كانت الدرجة التي يمكن أن تبلغها الجزاءات القانونية المنظمة بالقوانين الوضعية فإنها تظل غير كافية؛ فهي:

- ١-تقف عاجزه أمام إرادة الحاكمين المبيتة في خرق فكرة القانون.
- ٢-وطالما أن هذه الجزاءات وتلك الضمانات قد رتبها الدولة نفسها - أي السلطة الحاكمة - فهي عرضة للإلغاء أو التعديل من قبلها.
- ٣-والفكرة القانونية التي قامت عليها النصوص بداية ترجع إلى السلطة الحاكمة<sup>(١)</sup>.

ومع تطور المجتمع والآراء تصبح هذه الفكرة القانونية في واد، وكافة القوى المعنوية للبلاد في واد آخر. وتعمل هذه القوى على تغذية الفكرة الجديدة. ولما كانت الضمانات الرسمية والمشروعة تحمي الفكرة القديمة؛ فإن أنصار الفكرة الجديدة المراد إحلالها لن يجدوا في الجزاءات القانونية المنظمة ما يعينهم على إنجاح المبدأ الذي يدافعون عنه.

ولعل هذه الاعتبارات وتلك المبررات هي التي فرضت شرعية رد الفعل الاجتماعي ضد الأوضاع والنظم القائمة. وقد أثبت التاريخ مراراً حاجة القوانين إلى ضمانات أو جزاءات لكفالة حمايته خلاف الضمانات والجزاءات الوضعية. ورد الفعل كثيراً ما يكون تلقائياً مضطرباً ومذبذباً؛ وصوره متعددة تتمثل في: مقاومة التشريعات غير العادلة، مقاومة الطغيان، والثورات والانقلابات، وصور العنف الأخرى كل ذلك يعد من صور الجزاءات والضمانات غير المنظمة.

---

(١) د/نعيم عطيه : النظرية العامة للحريات الفردية ، ص٢٥٦

## الباب الثانى

### أشكال العنف ومقاومة الطغيان

الإنسان اجتماعى بفطرته وطبيعته البشرية، فهو لا يستطيع العيش بمفرده، وبمعزل عن غيره من الناس. بل لابد من أن يعيش فى مجتمع<sup>(١)</sup>. والمجتمع لابد له من تنظيم يفترض بحكم الواقع قيام حاكم ومحكوم. وبهذه السمة يعتبر مجتمعاً سياسياً يتميز بهيئة تحكم، وتنظم حياة الأفراد فى كافة جوانبها، وتهدف دائماً لتحقيق رفاهية من ينتمون لهذا المجتمع من أفراد، وتسهر على حماية حقوقهم وكفالة حرياتهم<sup>(٢)</sup>.

على أن الحاكم كثيراً مايميل إلى الاستبداد، إذا لم تكن هناك قيود على سلطاته؛ ذلك أن الطبيعة البشرية تدفع صاحبها دائماً إلى الاستئثار بالمنافع، كما أن السلطة بطبيعتها البراقة تحمل من يعتليها على الأفراد بها، والأفراد يمارسون حياتهم ولايستطيعون الاستغناء عنها.

وهذا ما يناقض نزوع الحكام نحو السيطرة، وإذا ماوصل هذا التناقض إلى درجة الصراع، تولدت صور المقاومة وأشكال العنف المختلفة التى قد تبلغ دروتها بالثورة أو الانقلاب. ولما كان وضع الحقوق والحريات العامة، فى ظل الأنظمة الدكتاتورية والديمقراطية على حد سواء، وكان الانتهاك للشرعية السياسية، والإخلال بالمشروعية الدستورية، هى السمة الغالبة والمميزة لكل أنظمة الحكم القديمة والمعاصرة مع الاختلاف فى درجة كل منها. وعلى الرغم من إقرار ضمانات قانونية وسياسية لمواجهة أى منها، فإنه ليس من الغريب ظهور طوائف عدة من أشكال المقاومة والعنف السياسى والارهاب فى كل العصور، التى تتعدد وتتنوع ثم تتدرج من صورة إلى أخرى حتى تصل فى النهاية إلى الثورات أو الانتفاضات، دفاعاً عن الحقوق المنهوبة أو الحريات المسلوبة.

وليس شرطاً أن تمر مقاومة الطغيان بهذه الصور كلها؛ بل قد تبدأ عند أدنى صورة، وتنتهى عند الصورة نفسها إذا ما قامت السلطة الحاكمة بتلبية مطالب الأفراد أو تمكنت من إخماد المقاومة أياً ما كانت صورتها، والقبض على مدبرى الحركة. وقد تبدأ مقاومة الطغيان فجأة فى أعنف صورة لها، وهى الثورة بمفهومها الواسع دون أن تسبقها صورة أخف. وهنا نتعرض لصور المقاومة المختلفة وأشكال العنف السياسى. ويقسم الفقه المقاومة إلى العديد من الأشكال والصور، منها:

(١) ابن خلدون : فى مقدمته ، ص ٣٥

(٢) فى هذا المعنى ميثاق حقوق الانسان الثورة الفرنسية .

## أولاً: المظاهرات:

وهي تجمع من المواطنين؛ غالباً ماتكون منظمة، والمفترض فيها عدم العنف، وهدفها : إعلان الاحتجاج على النظام برمته، أو ضد سياسة معينة قد طبقت فعلاً أو مزعم تطبيقها، أو ضد قرار سياسى معين، أو شخصية رسمية محددة.

## ثانياً: الإضراب:

وهو الامتناع عن العمل لفترة محددة، قد تطول أو تقصر، لممارسة نوع من الضغط المعنوى على الحكومة للاستجابة لبعض المطالب الفئوية أو للاحتجاج على سياسة معينة تكون قد اتخذتها - أو اتخذها - السلطة الحاكمة. ويكون الإضراب عاماً، بحيث يشمل معظم المناطق داخل الدولة، ويكون محدوداً، إذا ماكان فى نطاق جغرافى محدود نسبياً. ويمكن أن تتسع دائرة الإضراب إذا ماكان نوعياً بين أصحاب حرفة معينة أو خدمة واحدة. ولخطورة الإضراب وتداعياته التلقائية، فقد نظمته القوانين فى معظم البلاد منها القانون الفرنسى والقانون المصرى وما على شاكتهما.

## ثالثاً: التمرد:

وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم، من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الإثنان معاً، لممارسة الضغط المادى والمعنوى على النظام القائم أملاً فى استجابته بتحقيق مصالح معينة لهذه القوى. وقد يؤدي التمرد طويل المدى إلى الثورة، ويكون تمهيداً لها. ويتوقف ذلك على حجم هذه القوى القائمة بالتمرد وطبيعتها. ويتعدد التمرد ويتباين حسب نوعية الفصائل القائمة به. ويعد تمرداً جماهيرياً عندما يشارك فيه عدد غير من المواطنين، ويعد عسكرياً إذا ماقامت به عناصر عسكرية أو كانت هي الفئة المهيمنة والغالبة على مقدراته والمحرك له. وهذه الصورة من صور العنف الخطرة لامتلاك القائمين بها أو عليها السلاح والخبرة القتالية.

## رابعاً: أحداث الشغب:

وهي تجمعات غير منظمة من المواطنين تهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام أو ضد إحدى القيادات الرسمية؛ باستخدام القوة المادية، ووفقاً لمعيار الانتشار الجغرافى الذى تم الاعتماد عليه فى التمييز بين أشكال المظاهرات قد تكون أحداث الشغب عامة، بحيث تنتشر فى نطاق واسع نسبياً عبر عدد كبير من المدن، وتشارك فيها طوائف اجتماعية مختلفة، من الشغب وتمارس فيها وسائل العنف المختلفة من تدمير وتخريب وقتل وخلافه؛ وقد تنتج عنها خسائر

كبيرة نسبياً، وقد تكون أحداثها محدودة بنطاق جغرافى محدود نسبياً تشارك فيها فئة اجتماعية واحدة مما ينتج خسائر أقل.

#### خامساً: الإغتيال ومحاولاته :

وهى عمليات القتل أو محاولة القتل الفاشلة التى تستهدف شخصيات تشغل مناصب رسمية أو سياسية، مثل رؤساء الدول وأعضاء السلطات الثلاث، ورؤساء الأحزاب، والسفراء، أو أية شخصية عامة، كرؤساء تحرير الصحف؛ بقصد تحقيق أغراض سياسية.. وقد شهدت مصر جريمة من أشد جرائم الاغتيال السياسى فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١م تسمى بحادث المنصة، الذى قتل فيه الرئيس السادات فى يوم عرسه، باحتفالات انتصار حرب أكتوبر ١٩٧٣ على إسرائيل، الذى يعد من أعظم إنجازات القرن العشرين فى المجال العسكرى بالنسبة للجيش المصرى.

#### سادساً: الانقلاب:

وهو الإطاحة الفجائية السريعة العنيفة بالخبذة الحاكمة، واستبدالها بنخبه أخرى من قبل عناصر تملك القوة المادية التى تمكنهم من ذلك كالجيش أو قوات الأمن وخلافه، ودون مشاركة شعبية حقيقية، دون استهداف لتغييرات أساسية فى طبيعة النظام السياسى، وأنماط توزيع القوة فيه. ودون أن يكون للقائمين به فلسفة "أيدولوجية" معينة. لكن بعد وصولهم إلى الحكم يسعى القائمون على الانقلاب إلى ربط أفراد المجتمع بشىء من هذا القبيل. وقد يبدو لبعض الناس أن الثورة والانقلاب شىء واحد؛ إذ لأن كلاً منهما يحدث اضطراباً فى عجلة الحياة، وربما يوقفها لوقت قد يطول أو يقصر... وقد يعوق وسائل الإنتاج، ويدفع بعض الأفراد إلى الفوضى الاجتماعية التى قد يتم على أثرها تغيير بعض أوجه النشاط الاجتماعى والشخصيات داخل السلطه الحاكمة. غير أن المتأمل بعمق يستطيع أن يجد فروقاً كبيرة بين الثورة والانقلاب فى الشكل والمضمون؛ فالثورة : يقوم بها فريق من الشعب لمصلحة الأمه كلها، بسبب ضيق أثقل كاهله، وحرمة من التنفس بحرية. والثورة بمعناها الحقيقى لا بد وأن يدعمها الشعب، بتأييد لها ومشاركته لمن أشعلها لتمضى فى تنفيذ رسالتها الحقيقية، وتعود على الكافه بالنفع العام. أما الانقلاب: فعبارة عن نوع من التمرد، من جماعة، أو قوة لها نفوذ على الهيئة الحاكمة؛ لانتزاع السلطة من يدها وتسيير الأمور كما تشتهى أنفسهم، دون التفكير فى رفع ظلم، أو القيام بإصلاح، أى أن الحافز على الانقلاب مجموعة من العوامل الشخصية، التى يتدخل فيها الحسد، والغيرة، والوصولية، والتشفى والانتقام، والتجاوز؛ ولهذا يشتمل فى الغالب على ظلم وجرائم. بينما تقوم الثورة : على رفع الظلم، وإرساء قواعد العدالة. ولكن الانقلاب قد يتحول إلى ثورة والعكس؛ وذلك عندما تذوب مصالح القائمين به فى المصالح العامة، ويلتحم الجميع معهم ويؤازرونهم فيما

يفعلون، والعكس إذا ما استغلت فئة من الثوار الثورة، وانحرفت بها إلى أهدافها الخاصة، وتحقيق مآربها فتتحول الثورة إلى انقلاب (١).

ونرى أن أسباب الانقلاب تتركز دائماً فى الأنانية والوصولية والمنافسة، والتعطش للسلطة، وربما تكون هناك أسباب أخرى غير ما ذكر، غير أنها ستتفرع من تلك المعانى، وستدور حول هذا الفلك.

### سابعاً: الثورة:

وهى عملية مشاركة شعبية، تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعى بتأسيس نظام سياسى جديد. بمقاومات قوية، تتجاوز كثيراً الإطار الدقيق للشرعية (٢). ويرى بعض الباحثين أن الثورة هى "كل تحول جذرى أو أساسى أو رئيسى فى المجتمع، وأنها تغيير فى النظام والحكم والمبادئ، وعمل من أعمال التحرر الإنسانى الاجتماعى. وهى القضاء على النظام السياسى والاجتماعى القديم قضاءً نهائياً (٣). وبذلك تختلف الثورة عن صور العنف السياسى الأخرى فى أنها تقتزن دائماً بمشروع تحويل اجتماعى تشارك فيه طبقات الشعب وذلك فى حالة نجاحها، أما فى حالة فشلها فتقلب إلى صورة من صور العنف السياسى الأخرى السابق ذكرها، فتكون إما تمرداً أو عصياناً أو إرهاباً أو غيره.

وتختلف عن الانقلاب خاصة كما يرى الفقه من خلال معيارين:

- أولهما: شكلى ينظر إلى الثورة من حيث الهيئة التى تقوم بالنشاط الثورى.

- ثانيهما: موضوعى، وفيه ينظر إلى الهدف المنشود من وراء قيام كل منهما (٤).

**من حيث الشكل:** تعد الثورة حركة يقوم بها الشعب، بينما الانقلاب هو حركة تقوم بها قوة أو مجموعة من الأفراد بغرض قلب نظام الحكم، والاستيلاء على السلطة بالقوة. وقد يكن هؤلاء الأفراد مدنيين أو ينتمون إلى فئات مختلفة، وقد يكونون من فئة محدودة كـ بعض رجال الجيش أو الموظفين أو أفراد بعض الجماعات. و بين أن الثورة: يقوم بها الشعب فى مجموعة أو تقوم بها فئة أو نفر معين، مؤيدة من قبل الشعب أو أغلييته. أما الانقلاب فتدبره فئة ضد أخرى؛ لانتراع الحكم من الطبقة المسيطرة دون اتباع الأحكام الدستورية ودون تأييد شعبى.

(١) د/حسن عون : أبرز ملامح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٦م ، ص ١٠ ، ٩ .

(٢) فيليب برو : علم الاجتماع السياسى ، ص ٣٥ .

(٣) د/سيد حامد النساج : مصدر ظاهرة الثورة ١٩٨٩م ، ص ١٤

(٤) د/محسن العبودى : المبادئ الدستورية العامة وتطور الأنظمة الدستورية فى مصر ٢٠٠٥ ، ص ١٧٦

أما المعنى الموضوعي: فيتعلق بهدف كل منهما، فإذا كان الهدف مجرد الاستئثار بالحكم بتغيير أشخاص القائمين على الحكم أو النظام السياسي القائم كانت الحركة بمثابة انقلاب، أما إذا كان الهدف من الحركة الثورية إجراء تغيير جذري في التركيب البنائي القانوني والسياسي والاقتصادي للدولة فنحن بصدد ثورة<sup>(١)</sup>.

ويرى جانب من الفقه عدم الوقوف عند المعايير المتقدمة حرفياً؛ لكونها تؤدي إلى الخلط من الناحية العملية بينهما؛ لأن الواقع يؤكد عدم وجود ثورة شعبية خالصة؛ إذ كثيراً ما تعتمد بعض الثورات على بعض العناصر الحكومية، كما أن الانقلاب الذي يقوم به جزء من الهيئة الحاكمة يحتاج دائماً إلى تأييد شعبي، وهذا هو الذي حدث فعلياً في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ م. وأياً ما كان الفرق بين الثورة والانقلاب من الناحية السياسية، فإن التاريخ يشهد على انهيار كثير من الدساتير إثر الحركات الثورية، سواء تمثلت هذه الحركات في ثورات أم انقلابات، ومن ثم فنحن نتعرض للحركات الثورية بمفهومها الواسع حتى تشمل الثورة أو الانقلاب على حد سواء<sup>(٢)</sup>. سيما وأن الفقهاء حينما يتعرضون للحديث عن الثورة أو أثارها القانونية فإنهم يعنون الثورة أو الانقلاب<sup>(٣)</sup>. والذي يؤكد ذلك أن دساتير فرنسا جميعاً - وهي تبلغ ١٦ دستوراً - سقطت عن طريق الثورة أو الانقلاب باستثناء دستور ١٧٩٣ م الذي ولد ميتاً قبل أن يرى النور. كما سقطت الدساتير السورية جميعاً إثر انقلابات - وسقط الدستور المصري الصادر عام ١٩٢٣ م بهذه الطريقة مرتين، الأولى: على يد حكومة صدقي باشا عام ١٩٣٠ م والثانية: كانت بفعل ثورة ٢٣ يوليو في ١٩٥٢ م، وكذلك كان سقوط أغلب دساتير أميركا الجنوبية وأغلب الدساتير الأوروبية إثر حركات ثورية أو انقلابات عقب الحرب العالمي الأولى<sup>(٤)</sup>.

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الثورات أو الانقلابات كوسائل لمقاومة الطغيان أو الجور داخل المجتمعات و سبباً لإنهاء العمل بالدساتير فقد غدت أهمية دراسة الثورة بمفهومها الواسع وبصفة عامة بشيء من التفصيل بالقسم الثاني.

(١) د/محسن العبودي : المرجع السابق ، ص١٧٦.

(٢) د/محمود حلمي المبادئ الدستورية العامة ١٩٦٦ ص٨٨.

(٣) د/عبد الحميد متولى القانون الدستوري والانظمة السياسي ١٩٦٦ ص٧٦.

(٤) د/كمال الغالى مبادئ القانون الدستوري والانظمة السياسي ص١٥٨.